شركة "آراء للبحوث والإستشارات" تستطلع موقف اللبنانيين بشأن الوضع الأمني المتوتر

53% قلقون من عودة الحرب الأهلية و65% يثقون بالجيش والقوى الأمنية حاميا للبلاد

أجرت شركة "آراء للبحوث والإستشارات" المتخصصة بالإستشارات التسويقية ودراسات الرأي بحثاً ميدانيا حول موقف اللبنانيين من الوضع الأمني المتوتر، ومدى تأثير ذلك على عاداتهم اليومية، كما سلّطت الضوء على مدى تخوفهم من إندلاع حرب جديدة في لبنان. وخصصت آراء جزءا من الإستطلاع الذي كتبت نصه الزميلة جنى نصرالله لقضية شادي المولوي ومقتل الشيخ أحمد عبد الواحد على حاجز للجيش في عكار الى الموقف من الجيش اللبناني والقوى الأمنية. وأظهر الإستطلاع الذي أجري بين 25 أيار وأول حزيران 2012، أي قبل إخلاء المحكمة العسكرية سبيل الضباط والجنود المتهمين بقتل الشيخ عبد الواحد ومن ثم إعادة توقيفهم، أن هاجس عودة الحرب يسيطر على 53% من المواطنين، فيما لم يبدل 64% عاداتهم في الخروج والتنقل، علماً أن نسبة مرتفعة من اللبنانيين وصلت إلى 35% أحدثوا هذه التعديلات وكان أبرزها تجنب زيارة بعض المناطق (31% منهم).

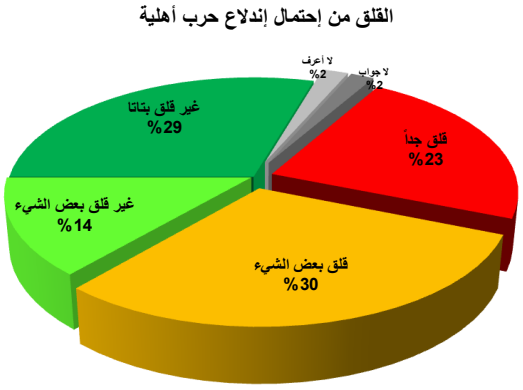

ورغم الهجمة السياسية التي تعرض لها الجيش والتي وصلت الى الحد في التشكيك في قدرته على ضبط الأوضاع، فإن أغلبية المواطنين لم يفقدوا ثقتهم بالمؤسسة العسكرية بصفتها حامي الوطن، إذ أبدى 65% ثقتهم بالجيش والقوى الأمنية، وهي نسبة وإن بدت أقل من المطلوب وخصوصا انها تطال المؤسسة المسؤولة عن أمن البلاد ووحدته، يمكن إعتبارها مرتفعة نسبياً في ظل حرب التصريحات التي حاولت النيل من المؤسسة العسكرية وتحويلها طرفاً في الصراع السياسي والمذهبي. في المقابل، إنقسمت الآراء بشكل حاد بشأن محاسبة ضباط وعناصر الجيش في قضية مقتل الشيخ أحمد عبد الواحد بتأثير مذهبي واضح في تحديد المواطنين لموقفهم من هذه القضية، فإرتفعت المطالبة بالمحاسبة لدى أبناء الطائفة السنية إلى 56% فيما لم تتعدى نصف هذه النسبة لدى الطوائف الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى أن مستوى القلق المرتفع يمكن تخفيضه عبر تبديد اللغط الذي يدور حول الأحداث الأمنية لاسيما في طرابلس وعكار وفي ما خصَ توقيف شادي المولوي وعبر رفع مسوى الثقة في قدرة القوى الأمنية. فمن الضرورة حصر التقارير الأمنية بهذه القوى من جهة وتطوير مستوى التواصل بينها وبين المواطنين لتبيان ما يجري على الأرض وكسب ثقة الناس فيما تقوم به.

تجدر الإشارة الى أن إجراء البحث تمَ عبر مقابلات هاتفية بواسطة الكمبيوتر (ما يعرف بالCATI) على عينة مؤلفة من 500 لبناني ممن تجاوزوا سن الثامنة عشر وموزعة على مختلف الطوائف والمناطق.

تفاصيل الدراسة

مما لا شك فيه أن شبح عودة الحرب يقض مضاجع اللبنانيين على وقع التحريض الطائفي لا بل المذهبي الذي يطغى على المشهد السياسي العام. وقد أعرب 53% ممن شملهم الإستطلاع عن قلقهم من إحتمال إندلاع حرب أهلية مجددا في لبنان بينهم 23% ابدوا قلقا شديدا، مقابل 43% بدوا غير قلقين بينهم 29% غير قلقين بتاتا ولم يعط 4% إجابة. وتظهر الأرقام أن القلق من إحتمال نشوب حرب أهلية، هو السمة العامة في كل المحافظات، وإن تفاوتت النسب بعض الشيء. إذ سجل أبناء محافظة جبل لبنان أقل نسبة قلق (48%)، في حين سجلت العاصمة بيروت أعلاها (59%)، علما أن 30% من أبناء محافظة الشمال أبدوا قلقا شديدا من إندلاع الحرب مجددا، وهي أعلى نسبة تسجل تحت خانة القلق الشديد مقارنةً مع المحافظات الأخرى. ويشكل إنفلات الوضع الأمني في طرابلس والتأثير المباشر لتطورات الوضع السوري على عاصمة الشمال سببا رئيساً يبرر هذا القلق. وفي الإنتقال الى بيروت، حمل إستطلاع آراء أرقاماً ملفتة حيث سجلت نسبة القلقين عموما 59%، بينهم 24% قلقين جدا، و35% قلقين بعض الشيء، وكانت أعلاها بين أبناء الطائفة السنية (63%) مقارنةً بحوالي 52% لدى الطوائف الأخرى. وإنخفضت نسبة القلق الى 51% في البقاع، بينهم 21% قلقين جدا. ويبدو أن محافظة جبل لبنان هي الأكثر إستبعاداً لإحتمال إندلاع حرب جديدة في لبنان مقارنةً مع ما هو الحال عليه في المحافظات الاخرى، إذ إنخفضت نسبة القلقين من حدوث ذلك الى 48%، بينهم 17% فقط قلقين جدا، مقابل 47% غير قلقين، بينهم 34% غير قلقين بتاتا.

القلق من إحتمال إندلاع حرب أهلية حسب المحافظات

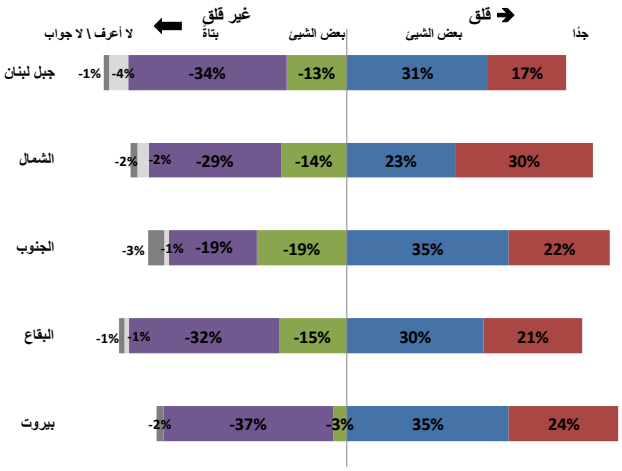

ويبدو جليا ان القلق من إندلاع حرب أهلية ينتاب مختلف الفئات العمرية، إذ يظهر إستطلاع آراء أن نسبة غير القلقين لا تتجاوز 39% في أحسن الأحوال، وقد إنحصرت هذه النسبة بالذين تجاوزوا سن الـ 45 لتسجل تراجعاً مع إنخفاض أعمار الذين شملهم الإستطلاع، إذ تراجعت الى 30% عند الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و40 عاما، و22% عند الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاما.

ويظهر إستطلاع آراء ان 64% ممن شملهم الإستطلاع لم يبدلوا عاداتهم اليومية مقابل نسبة مرتفعة (35%) أقرت بأحداث تعديلا عليها. وشملت هذه التعديلات البقاء في المنزل (45% منهم)، وتجنب الذهاب الى بعض المناطق وخصوصاً تلك التي تشهد توترات أمنية (31% منهم)، وعدم الخروج ليلاً (20% منهم). وكان

الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاما الأكثر تأثراً بالأوضاع الأمنية، إذ أبدى 48% منهم حذراً في تحركاتهم، مقارنة بـ 32% للفئة العمرية الأكبر سنًا (45 عاماً وما فوق).

ورغم أن التخوف من إندلاع الحرب مجددا في لبنان سيطر على مشاعر نسبة كبيرة من اللبنانيين، فإن الثقة بقدرة الجيش والقوى الأمنية في إحتواء هذا الخطر جاءت معقولة وبلغت 65% مقابل 28% فقدت ثقتها في الجيش والقوى الأمنية، وبلغت نسبة الذين لا يعرفون 5% والذين لا يملكون جواباً 2%. وترتفع الثقة بالجيش والقوى الأمنية عند الأكبر سنا لتصل الى 79% عند من تجاوزوا سن الـ55، وتنخفض تدريجياً مع الأصغر سناً لتبلغ أدنى مستوى، وهو 54% عند الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاما. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن نسبة لافتة عند الشباب (37%) لا تثق بقدرة الجيش والقوى الأمنية على إحتواء الحرب الأهلية في حال نشوبها. ورغم أن هذه النسبة لم تنزلق الى المستويات الدنيا، فان محللي آراء يعتبرونها مؤشراً خطيرا ويعيدون الأسباب الى أن الشباب هم الأكثر إحتكاكًا بالواقع على الأرض وتأثراً بالتجييش الطائفي.

الثقة بقدرة الجيش و القوى الأمنية على إحتواء خطر الحرب الأهلية

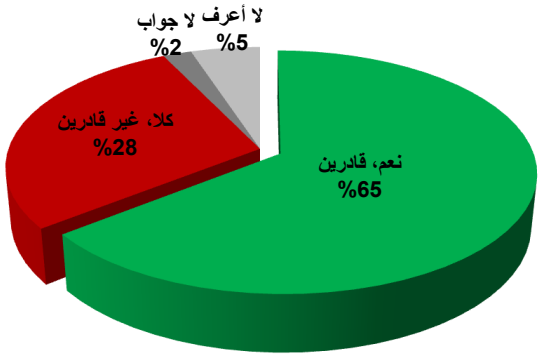

وتبرز الحاجة للتواصل بشكل معمق ومسؤول وخارج البيانات السطحية لتوضيح الوضع الأمني وحصر ذلك في تلك القوى باللغط والشك يزيدان من مستوى القلق. فبلغت نسبة القلقين 63% بين الذين يعتبرون أن الجيش والقوى الأمنية لا يستطيعان منع نشوب حرب أهلية و59% بين الذين لم يعطوا جواباً بينما ينخفض القلق إلى 49% بين الذين يثقون بقدرتهما.

وعند السؤال عما إذا كان الجيش يقوم بدوره في طرابلس، إعتبر 53% انه يقوم بدوره مقابل 24% رأوا العكس، أي مقابل كل إثنين يعتبرون أن الجيش يقوم بدوره، هناك واحد يرى العكس، وهذه نسبة مرتفعة. من ناحية ثانية، جاء لافتا إرتفاع نسبة الذين لا يعرفون إلى 18في المئة، والذين يرفضون الإجابة إلى 5%، مما يدل على ان هناك فئة كبيرة من اللبنانيين (23%) عاجزة عن حسم موقفها لصالح الجيش. وإذا أضيفت هذه النسبة الى نسبة اولئك الذين إعتبروا ان الجيش لا يقوم بدوره (24%)، ترتفع نسبة الذين لا يتخذون موقفا إيجابيا من الجيش لجهة قيامه بالدور المطلوب منه في الشمال الى 47%. ولعل ذلك مرتبط بتكرار الأحداث الأمنية وعدم توقيف اي من المجموعات المسلحة المسؤولة عن هذه الاعمال.

الرأي حول قيام الجيش بدوره في طرابلس

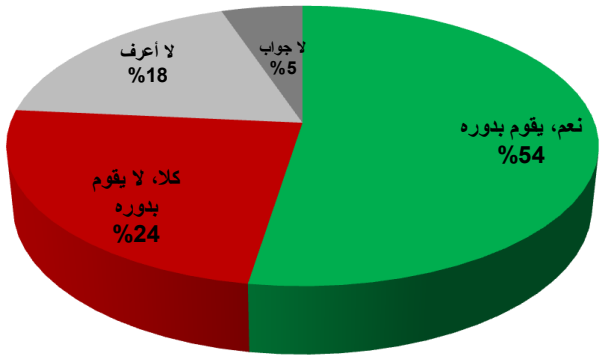

ويتجلى هذا اللغط لدى المواطنين عند إستطلاع آرائهم حول توقيف شادي المولوي ومن ثم إطلاق سراحه. إذ عكست الإجابات وجود إلتباس عند عدد كبير من اللبنانيين في قضية كان يفترض ان تكون الكلمة الفصل فيها للقضاء. لذا، إرتفعت نسبة الذين لا يعرفون الإجابة على هذا السؤال الى 41%، ونسبة الذين لم يجيبوا الى 14%، أي أن 55 في لم يجيبوا عملياً على السؤال، في حين إعتبر 3% فقط أن لا تسييس في القضية. أما النسبة الباقية، وهي 42%، فإعتبرت أن هناك تسييسًا إما في اعتقاله (4%)، وإما في إخلاء سبيله (24%)، وإما في الأمرين معاً (14%).

على مستوى آخر، بدا الإنقسام واضحاً في ما خص محاسبة ضباط وعناصر الجيش في قضية الشيخ أحمد عبد الواحد. إذ جاء الفارق بين الذين يؤيدون المحاسبة (38%) والذين لا يؤيدونها (32%) هامشية ولم تتجاوز 6 نقاط مئوية. أما نسبة الذين لا يعرفون فكانت 18% والذين لم يجيبوا 11%. وعكس إستطلاع آراء المواطنين على مستوى المحافظة الإنقسام الحاد بين مؤيد ومعارض.

تأييد القرار بمحاسبة ضباط وعناصرالجيش حول قضية الشيخ عبد الواحد المغربي

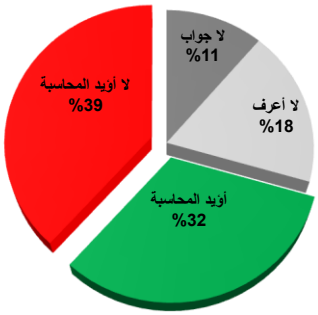

إذ ارتفعت نسبة المؤيدين بين أبناء الشمال وبيروت الى حوالي 40% (29% لم يؤيدوا التوقيف) مقارنةً بنسبة مرتفعة للذين لا يؤيدون إلى 47% في جبل لبنان (29% يؤيدون) و 44% في الجنوب (27% يؤيدون)، و 41% في البقاع (25% يؤيدون). يلفت محللو آراء الى أن العنصر الطائفي كان المحرك في تحديد موقف المواطنين من قضية المحاسبة في مقتل الشيخ أحمد عبد الواحد، فيما الإنقسام السياسي بين 8 و14 آذار كان له أثره، ولكن بنسبة أقل. إذ أيّد قرار المحاسبة أبناء الطائفة السنية بنسبة 56% (17% لم يؤيدوا، و19% لا يعرفون، و 8% ليس لديهم جواب) فيما لم تتجاوز نسب التأييد 25% عند أبناء الطوائف الكبرى الأخرى. وهذا ما عكسته النتائج في المحافظات ذات الأغلبية السنية، وهي الطائفة التي ينتمي إليها الشيخ الذي قتل على حاجز الجيش في الكويخات في عكار.